

الأزمة المالية العالمية ودورها في إعادة التأسيس للحوكمة في الوسط المصرفي (تجارب دولية)

أ. د. بوشنافة الصادق

أستاذ التعليم العالي – جامعة المدية –
saddek_bouchenafa@yahoo.fr

أ. طروبيا ندير

أستاذ مساعد أ – جامعة ادرار –
عضو مخبر التكامل الاقتصادي الجزائري
الافريقي – جامعة ادرار
nadirt21@yahoo.fr

الملخص:

لاشك أن الأزمة المالية لسنة 2008 تعتبر من الموضوعات الحديثة التي تحتاج إلى مزيد من المعالجة والتقييم، نظرا للأهمية التي تكتسبها. وقد ازدادت أهميتها عندما ارتبطت بموضوع الحوكمة، إذ تبين أن من أسباب الأزمة هو غياب الحوكمة عن الممارسات المصرفية. ولذا تهدف الورقة البحثية إلى إبراز أهمية إعادة تفعيل الحوكمة في القطاع المصرفي، لاسيما الدور الذي تلعبه حوكمة المصارف في التوقي من الوقوع في الأزمات المالية.

الكلمات الدالة: الأزمة المالية 2008، أزمة الرهن الثانوي، الحوكمة المصرفية.

Résumé :

Sans doute, la crise financière de 2008 est considérée comme l'un des sujets d'actualité qui nécessite plus de traitement et d'évaluation, et ça vient de l'importance de cette crise elle-même. Et son importance a augmenté lors que liée à la question de le gouvernance, car le manque de cette dernière dans le système bancaire a été l'un des causes fondamentaux des crise de 2008. Cette étude a pour objectif de mettre en évidence l'importance de la réinstallation de gouvernance d'entreprise dans le secteur bancaire notamment, le rôle de la gouvernance d'entreprise dans les banques pour faire face

contre les crises financières

Mots clés : crise financière 2008, crise des subprimes, gouvernance d'entreprise dans les banques.

مقدمة:

تُعَدُّ الأزمة المالية العالمية من الموضوعات التي أولاها الباحثون أهمية كبيرة، وتأتي هذه الأهمية من كون أن الأزمة المالية تبقى من الظواهر التي تجدد في العالم من وقت إلى آخر، وهو ما يجعل دراستها أمراً ضرورياً للوقوف على الأسباب وإيجاد الحلول. وقد تميزت الأزمة المالية العالمية، أو بالأحرى أزمة الرهن الثانوي Subprime mortgage crisis بكونها اشد من الأزمات السابقة خطورة وذلك لآثار السلبية الحادة التي ألحقتها بجوانب الحياة المختلفة، الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية والعسكرية وغيرها. بدأً بالدول الصناعية لتصل الدول النامية تحت تأثير ما بات يعرف بعدوى الأزمات المالية.

غير أن الدارسين للضرورة أدركوا أن من أسبابها هو التحول الذي حدث في نظام الممارسات المصرفية، والتي طغى عليها الاهتمام بجانب الربح دون مراعاة الضوابط والمعايير التنظيمية، وكذا إغفال جوانب المساءلة والشفافية والإفصاح في المعاملات المصرفية، ناهيك عن تراجع المراقبة والتدقيق في الوضع المالي للعملاء. وهو ما يعني غياب مفهوم الحوكمة الرشيدة. ومن هنا يمكن إلقاء الضوء على العلاقة الوطيدة بين تبني أسس الحوكمة والتعافي من الأزمة فضلاً عن وقاية المؤسسات المصرفية وغير المصرفية من الوقوع في شرك الأزمة مستقبلاً، وهذا من خلال طرح الإشكالية الآتية:

إلى أي مدى كان للضرورة المالية العالمية الأثر في إعادة بناء وتفعيل الحوكمة في المجال المصرفي؟ (إشارة لتجارب دولية)
أولاً. قراءة في ماهية الحوكمة المصرفية

ثانياً. الأزمة المالية العالمية، قراءة في الأسباب
ثالثاً. غياب الحوكمة المصرفية والشفافية ووقعه على الأزمة المالية.
أولاً. قراءة في ماهية الحوكمة المصرفية:

إن الحوكمة أو ما يعرف بالغورنونس Governance من المصطلحات الحديثة التي تحظى بجملة من التعريفات المتعددة والمختلفة، وبالتالي بات من الصعب الإجماع على تعريف موحد لمصطلح الحوكمة، إلا أنها أصبحت من الركائز الأساسية التي تقوم عليها منظمات الأعمال بعدما دعت إلى ذلك الكثير من المنظمات والهيئات الدولية.

1. تعريف الحوكمة الرشيدة:

ذهب البعض إلى اعتبار أن الحوكمة هي "مجموعة الآليات والإجراءات والقوانين والنظم والقرارات التي تضمن كل من الانضباط والشفافية والعدالة، وبالتالي تحقيق الجودة والتميز في الأداء عن طريق تفعيل تصرفات إدارة الوحدة الاقتصادية، فيما يتعلق باستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة لديها بما يحقق أفضل منافع ممكنة لكافة الأطراف ذوي المصلحة والمجتمع ككل"¹. وهناك من يختصر مدلول الحوكمة في كونها "النظام الذي تتم من خلاله إدارة منظمة الأعمال والرقابة على هذه الإدارة"².

¹ إبراهيم خليل حيدر السعدي، الأزمة المالية العالمية والأفاق المستقبلية، الجزء الثاني، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص331.

² محمد محمود العجلوني، الحاكمية الرشيدة والامتثال في البنوك الإسلامية، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، العدد 3، المجلد 11، السنة 21، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن، سبتمبر 2013، ص8.

وتعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD الحوكمة على أنها "مجموعة من العلاقات بين إدارة الشركة، ومجلس إدارتها، ومساهميها، وأصحاب المصالح الأخرى. وتوفر حوكمة الشركات الهيكل الذي تضع الشركة من خلاله أهدافها، ووسائل تحقيق تلك الأهداف، إضافة إلى مراقبة الأداء. ويجب أن توفر الحوكمة الجيدة للشركة حوافز لمجلس الإدارة وللإدارة التنفيذية من أجل السعي لتحقيق أهداف الشركة وطموحات مساهميها، كما يجب أن تشمل الحوكمة الرقابة الفعالة"¹. وعرفت لجنة معايير التدقيق العالمية ISA في معيار التدقيق الدولي رقم 260 على أنها مصطلح يستخدم لوصف دور الأفراد الذين أوكل لهم الإشراف، الرقابة، والتوجيه داخل المنظمة، وهذا يعتمد على الأنظمة المتبعة، وبني المعيار بان هناك عدة أطراف تكون مسئولة أمام الحاكمية المؤسسية وهي (الهيئة العامة للشركة، مجلس الإدارة، ولجنة التدقيق، ولجان الإشراف المختلفة في الشركة)، وبني المعيار أيضا بأنه يتوجب على مدقق الحسابات أن يحدد هؤلاء الأفراد الذين يقع على عاتقهم المسؤولية في إطار الحاكمية المؤسسية².

ومفهوم الحوكمة لا يقتصر فقط على الجانب الاقتصادي، بل يشمل المجال السياسي كذلك، وهنا يُقصد بالحوكمة "ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والإدارية لتسيير شؤون المجتمع على كافة المستويات. وتشمل الحاكمية الآليات والعمليات والمؤسسات التي يقوم من خلالها

¹ سلطة النقد الفلسطينية، دليل القواعد والممارسات الفضلى لحوكمة المصارف، الطبعة الأولى، 2009، ص7.

² عبد الرؤوف محمد السنائي، وآخرون، مدى توفر مقومات الحاكمية المؤسسية المتعلقة بتدقيق الحسابات وإدارة الشركة: دراسة ميدانية من واقع الشركات المساهمة العامة في فلسطين، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 11، العدد 2، 2010، ص414.

المواطنون بالتعبير عن مصالحهم والسعي إليها وممارسة حقوقهم السياسية، والوفاء بالتزاماتهم ومعالجة خلافاتهم"¹. وهذا التعريف يتفق مع ما انتهى إليه البنك الدولي حين اعتبر أن الحوكمة هي "مجموعة القواعد التي يتم من خلالها إنفاذ القوة لصالح مجموعة معينة، وبالتالي فإن الحكومة تتصرف لصالح الأفراد، وعليها أن تتيح لهم فرصة المشاركة في صنع القرارات بصورة متكافئة، وفي إطار من الشفافية والمصادقية، بل وتكون مسئولة أمامهم، وهو ما يجعل أي حكم حكما رشيدا"². فالحوكمة الرشيدة امرأ مطلوبا في القطاع العام والخاص، مما يعمل على تحقيق التكامل في الأداء لتحقيق الأهداف المنشودة كاللتمية الاقتصادية.

وان كان الذي يهّنا في الدراسة هو حوكمة منظمات الأعمال أو المصارف على وجه التحديد. وهنا يمكن القول أن الحوكمة الرشيدة هي جملة التدابير والإجراءات المتخذة لتنظيم العلاقة بين أطراف الشركة تحت ضوء من العدالة والشفافية والمساءلة بما يحقق أهداف الوحدة الاقتصادية القائمة دون تضارب بين المصالح المختلفة.

2. أهداف الحوكمة الرشيدة:

إن اعتماد الحوكمة من طرف المؤسسة يعدّ إحدى الطرق المثلى لتحقيق أهدافها المسطرة في البداية، وذلك من خلال استغلال مواردها بكفاءة، فضلا عن الدور الذي تلعبه الحوكمة في منع التلاعب والتحريفات والخداع وتخفيض الأثر السلبي لظاهرة عدم تماثل المعلومات من خلال آليات تحقق أحكام الرقابة والسيطرة على الوحدات الاقتصادية

¹ حيدر نعمة بخيت، الحكم الصالح في العراق ودوره في بناء الدولة، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 9، العدد 20، 2013، ص 108.

² Better Governance for Development in the Middle East and North Africa : Enhancing Inclusiveness and Accountability , Washington DC: World Bank Group, 2003, p XVIII.

جميعها، ناهيك عن كون الحوكمة تعمل على تحسين الإطار القانوني والنظامي الملائم لتوجيه حركة النشاط الاقتصادي، غير أن جميع الأمور السالفة الذكر لا يمكن أن تتجسد إلا في حال تحلي مراقب الحسابات بفعالية واستقلالية كافية¹. ولتوضيح أهداف الحوكمة بدقة حاول البعض إجمالها في النقاط التالية²:

1. تدعيم عنصر الشفافية في كافة معاملات وعمليات الشركات وإجراءات المحاسبة والمراجعة المالية على النحو الذي يمكن من ضبط عناصر الفساد في أي مرحلة؛
2. تحسين إدارة الشركة وتطويرها، ومساعدة المديرين ومجلس الإدارة على بناء إستراتيجية سليمة، وضمان اتخاذ قرارات الربح أو السيطرة بناء على أسس سليمة، بما يؤدي إلى رفع كفاءة الإدارة؛
3. تجنب حدوث أزمات مصرفية حتى في الدول التي لا يوجد بها تعامل نشط على معظم شركاتها في أسواق الأوراق المالية؛
4. تقوية ثقة الجمهور في نجاح الخصخصة، وضمان تحقيق الدولة أفضل عائد على استثماراتها، وبالتالي إتاحة المزيد من فرص العمل، وزيادة التنمية الاقتصادية؛
5. ضمان التعامل بطريقة عادلة بالنسبة للمساهمين والعمال والدائنين والأطراف الأخرى ذوي المصلحة في حالة تعرض الشركة للإفلاس.

¹ علاء محمد موسى حمدان، العلاقة بين الحاكمية المؤسسية وتوزيع الأرباح وتأثيرها بصعوبات التمويل الخارجي، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 10، العدد 1، 2014، ص66.

² Abdal Naser Nour & others, *The Impact of Compliance to the Principles of Corporate Governance in Narrowing the Expectations Gap in Jordan (An Analytical Study of the Views of Internal Auditors in the Jordanian Brokerage Firms)*, Zarqa Journal for Research and Studies in Humanities, Volume 14, N° 2, 2014, P166.

3. المحددات الداخلية والخارجية للحوكمة:

حتى يتثنى للجميع الاستفادة المثلى من مزايا الحوكمة الرشيدة، فلا بد من ضمان التفاعل بين العديد من المحددات الأساسية، إذ أن بعضها ينبع من داخل المؤسسة، والبعض الآخر يتأتى من البيئة المحيطة بها. وتدرج تحت المحددات الداخلية جميع القواعد والأسس التي تتضمن وضع هياكل إدارية سليمة تحدد كيفية اتخاذ القرارات، وتوزيع السلطات داخل الشركة بين مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين والمساهمين، الأمر الذي يضمن عدم تضارب المصالح وتعارضها¹. ومن هنا فقد اثبت بعض الدراسات وجود علاقة عكسية ما بين كون هناك مساهمين لهم الحق في التصويت وهم أنفسهم أعضاء في مجلس الإدارة وما بين جودة نظام الحوكمة المؤسسية. إلى جانب انه في حال وجود حوكمة فعالة يتطلب الأمر زيادة عدد أعضاء مجلس الإدارة الخارجيين لترتفع كفاءة متابعة الإدارة وتقلص فرص الغش والتلاعب بالبيانات والتوفيق بين الغايات والمصالح².

وهناك من ذهب إلى ابعده من ذلك في حديثه عن المحددات الداخلية للحوكمة، وذلك باعتبار أنها تعكس كذلك قدرة المؤسسة على التحكم في تكنولوجيا المعلومات وجعلها تتماشى وفق الأهداف الجوهرية للمؤسسة، لاسيما من خلال التحديد الدقيق لآليات تكنولوجيا المعلومات في المؤسسة والتخطيط والتنظيم لها، وكيفية الحصول عليها، واستخدام مواردها وبنيتها التحتية، وتنفيذها وتوصيلها للمستويات الإدارية

¹ بشرى عبد الوهاب محمد حسن، دليل مقترح لتفعيل لجنة التدقيق لدعم تنفيذ حوكمة الشركات والياتها، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 6، العدد 22، 2012، ص 205

² عبد الرزاق محمد السناوي، وآخرون، المرجع السابق ص ص 414-415

المختلفة¹، وهنا يؤكد البعض على إلزامية الإصلاح الذاتي للمؤسسة، والتأكيد على الدور المنوط بالمحاسب في المحافظة على المعلومة وتقديمها بشفافية لجميع المساهمين، من أجل كسب ثقتهم والوصول إلى الاستقرار المالي². ولا شك أن هذه المحددات المذكورة تكتسي أهمية كبيرة في كيان المؤسسة.

كما لا يمكن لهذه الأهمية أن تكتمل إلا في ظل توفر المحددات الخارجية، والمتمثلة أساساً في القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي، على غرار القوانين التي تحكم السوق المالي وتضمن المنافسة التجارية العادلة، فضلاً عن كفاءة القطاع المالي في حد ذاته، ودوره في توفير السيولة اللازمة، وكذا كفاءة الأجهزة الرقابية بمختلف أشكالها، دون إغفال بعض المتغيرات الأخرى، والتي لا تقل أهمية عن ما سبق، كوجود هيكل قضائي متين، ومكاتب المحاماة والمراجعة والتصنيف الائتماني، ومكاتب الاستشارات المالية وغيرها³.

فعلى أهمية العلاقة التفاعلية بين المحددات الداخلية والخارجية للحكومة، لم تكن تحظى بالاهتمام الكافي دائماً، خصوصاً في الدول النامية، حيث انصبّت الجهود فقط على تعزيز الممارسات الداخلية للمؤسسة، والنتيجة أن إصلاحات الحكومة لم تأتي بثمارها، لأن الإطار المؤسسي الخارجي كان ضعيفاً أو غير قائم أصلاً في هذه الدول

¹ زياد عبد الحليم الذبيبة : حاكمية تكنولوجيا المعلومات، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد 19، العدد 03 و 04، السنة 19، كانون الأول (ديسمبر) 2011، ص 49

² Bénédicte Coestier & Stéphane Marette, *Economie de la qualité*, Ed. La Découverte, Paris, 2004, PP69-70.

³ محمد ياسين غادر، محددات الحوكمة ومعاييرها، ورقة مقدمة للملتقى العلمي الدولي حول عولمة الإدارة في عصر المعرفة، 15-17 ديسمبر 2012، جامعة الجنان، لبنان، ص 16.

النامية¹.

4. حوكمة القطاع المصرفي:

المعروف عن القطاع المصرفي انه يعتبر الشريان الحيوي للاقتصاد، وأي خلل يصيب هذا القطاع سينعكس سلبا على باقي القطاعات الأخرى المشكلة للاقتصاد. من هنا كان من الضروري الاهتمام به وجعله يتماشى وفق ضوابط محددة تضمن تنظيمه وقيامه بدوره على أتم وجه.

فعقب الأزمة المالية العالمية، تنامت الدعوة إلى إعادة النظر في آليات المصارف، من اجل جعلها تخضع أكثر فأكثر لمعايير الحوكمة الرشيدة. وفي هذا السياق، فان مفهوم حوكمة المصارف لا يختلف كثيرا عن مفهوم الحوكمة المؤسسية، إلا من حيث التأكيد على الأهمية. ومن التعاريف الواردة في هذا الإطار هو ذلك الذي يرى أن حوكمة المصارف هي "مجموعة العلاقات والقواعد والإجراءات والمبادئ التي تضمن إدارة المصارف بطريقة حصيفة بما يحقق مصالح الأطراف ذات العلاقة بشكل يتوافق مع القوانين والتعليمات والممارسات الفضلى في مجال العمل المصرفي وبما يحقق الحفاظ على المصرف وتنميته"². ويعرف بنك التسويات الدولية التي تعمل تحت سلطة بازل للرقابة المصرفية الحوكمة في المصارف بأنها "الأساليب التي تدار بها المصارف من خلال مجلس الإدارة والإدارة العليا والتي تحدد كيفية وضع أهداف البنك والتشغيل وحماية مصالح حملة الأسهم وأصحاب المصالح مع الالتزام بالعمل وفق القوانين والنظم السائدة وبما يحقق حماية مصالح

¹ الكسندر شكولنيوف، اندرو ولسون، حوكمة الشركات كأداة تنمية، مركز المشروعات الدولية
CIPE، القاهرة، (بدون سنة نشر)، ص11.

² سلطة النقد الفلسطينية، المرجع السابق، ص10.

المودعين"¹.

أما المعهد المصرفي المصري فيرى أن نظام حوكمة المصارف يشمل " الطريقة التي تدار بها شؤون البنك، من خلال الدور المنوط به كل من مجلس الإدارة، والإدارة العليا، بما يؤثر على تحديد أهداف البنك ومراعاة حقوق المستفيدين، وحماية حقوق المودعين"². ومن جهة الباحث، فإن حوكمة المصارف تتمثل في جملة الآليات والضوابط التي تدير شؤون المصرف بطريقة مثلى، وذلك من خلال الأداء المتميز لجميع العناصر المكونة للهيكل التنظيمي، وبالطريقة التي تؤمن الحفاظ على مصالح الأطراف المشاركة (المساهمين والمودعين) من جهة، وتراعي القوانين المحددة من جهة أخرى.

وكغيرها من الخطط المنتهجة فإن حوكمة المصارف تطمح إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها³.

1. الحفاظ على الاستقرار المالي والاقتصادي؛
2. حماية حقوق المودعين والمساهمين؛
3. تنمية الاستثمار وتشجيع تدفقه، وبالتالي تنمية المدخرات والأرباح؛
4. تيسير الحصول على التمويل المالي وبتكلفة اقل؛
5. زيادة القيمة السوقية للمصارف؛
6. تعزيز الثقة مع الأطراف ذات العلاقة؛
7. تقليل الأزمات المالية للمصارف وللاقتصاد ككل.

¹ حبار عبد الرزاق، الالتزام بمتطلبات بازل لإرساء الحكومة في القطاع المصرفي العربي، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، العدد 07، السداسي الثاني، 2009، ص 80.

² المعهد المصرفي المصري، نظام الحوكمة في البنوك، مفاهيم مالية، العدد 6، القاهرة، ص 01.

³ سلطة النقد الفلسطينية، المرجع السابق، ص 9.

5. المعايير الدولية لحوكمة المصارف.

هناك العديد من المعايير التي تم وضعها في هذا المجال، سواء الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أو تلك الصادرة عن لجنة بازل والخاصة بحوكمة المصارف، مع العلم أنها مرت ببعض التعديلات حتى تتكيف مع المستجدات الطارئة. وسيتم التركيز هنا على أعمال لجنة بازل خلال سنة 1999 و2006.

5-1. مبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية العالمية 1999:

- وضعت لجنة بازل سنة 1999 إرشادات خاصة بالحوكمة في المؤسسات المصرفية والمالية تؤكد على النقاط التالية¹:
1. قيم الشركة ومواثيق الشرف للتصرفات السليمة وغيرها من المعايير للتصرفات الجيدة، والنظم التي تضمن تطبيق هذه المعايير؛
 2. يجب أن تكون إستراتيجية الشركة معدة جيدا، والتي بموجبها يمكن قياس نجاحها الكلي ومساهمة الأفراد في ذلك؛
 3. التوزيع السليم للمسؤوليات ومراكز اتخاذ القرار متضمنا تسلسلا وظيفيا للموافقات المطلوبة من الأفراد للمجلس؛
 4. وضع آلية للتعاون الفعال بين مجلس الإدارة ومدققي الحسابات والإدارة العليا؛
 5. توافر نظام ضبط داخلي قوي يتضمن مهام التدقيق الداخلي والخارجي، وإدارة مستقلة للمخاطر عن خطوط العمل، مع مراعاة تناسب السلطات مع المسؤوليات (Checks & Balances)؛
 6. مراقبة خاصة لمراكز المخاطر في المواقع التي يتصاعد فيها تضارب المصالح، بما في ذلك علاقات العمل مع المقترضين المرتبطين

¹ محمد ياسين غادر، المرجع السابق، ص21.

بالمصرف وكبار المساهمين والإدارة العليا، أو متخذي القرارات الرئيسية في المؤسسة؛

7. الحوافز المالية والإدارية للإدارة العليا التي تحقق العمل بطريقة سليمة، وأيضا بالنسبة للمديرين أو الموظفين سواء كانت في شكل تعويضات أو ترقيات أو عناصر أخرى؛.

8. تدفق المعلومات بشكل مناسب داخليا أو إلى الخارج.

5-2. مبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية العالمية 2006:

في سنة 2006 وقبل ظهور الأزمة المالية العالمية، تم إقرار توصيات بازل 2، وهذا عقب سنوات عديدة من الجهود الحثيثة، لزيادة المتانة المالية للمصارف، وتفعيل الإدارة الكفؤة لها، وكذا تدعيم الدور التقليدي لها¹. وقد تمحورت مبادئ حوكمة المصارف آنذاك حول²:

المبدأ (1): يجب أن يكون أعضاء مجلس الإدارة مؤهلين حسب مناصبهم، وأن يكون لديهم فهم واضح لدورهم في حوكمة الشركات، وأن يكونوا قادرين على القيام بشؤون المصرف.

المبدأ (2): يتوجب على مجلس الإدارة اعتماد ومراقبة الأهداف الإستراتيجية للمصرف والقيم المؤسسية التي يتم التعامل بها داخل المؤسسة المصرفية.

المبدأ (3): يتوجب على مجلس الإدارة وضع والتأكيد على خطوط عريضة للمسؤولية والمساءلة عبر المؤسسة.

¹ محمد جميل عزم، متطلبات بازل للرقابة الفاعلة على البنوك والتوافق معها في الأردن (الجزء الأول)، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد 19، العدد 03 و 04، السنة 19، كانون الأول (ديسمبر) 2011، ص 45.

² Basel Committee on Banking Supervision, Enhancing corporate governance for banking organisations, Bank for international settlements, February 2006, PP6-18

المبدأ (4): على المجلس ضمان إشراف ملائم من الإدارة العليا يوافق سياسة مجلس الإدارة.

المبدأ (5): يتوجب على المجلس والإدارة العليا فعليا، استعمال الأعمال التي تقوم بها وظيفة التدقيق الداخلي والمدققين الخارجيين ووظائف الرقابة الداخلية.

المبدأ (6): على مجلس الإدارة ضمان ملائمة ممارسات وسياسات المكافآت مع ثقافة المؤسسات المصرفية ومع الأهداف والإستراتيجيات طويلة المدى، ومع بيئتها الإشرافية

المبدأ (7): يجب أن تتم إدارة المصرف بشفافية.

المبدأ (8): يتوجب على المجلس والإدارة العليا فهم الهيكل التشغيلي للمصرف، بما في ذلك عمل المصرف في دول أخرى، أو من خلال التأكد من عدم إعاقة الهيكل لمتطلبات الشفافية (أي معرفة الهيكل الخاص بالمصرف).

ومن أهم التعديلات التي جاءت بها نصوص 2006 هو التأكيد على مبدأ جديد يغطي كافة الجوانب المتشابهة ضمن المخاطر المختلفة، وتم تدعيم أساليب واليات تقييم مخاطر أسعار الفائدة، مخاطر السيولة والمخاطر التشغيلية، وان كان ثمة خطة جديدة لمراجعتها سنة 2010 على اثر الأزمة المالية العالمية سنة 2008، والتي تم الإعلان عنها في التقرير الذي قدمته لجنة بازل لمجموعة العشرين¹ G20.

ثانيا. الأزمة المالية العالمية، قراءة في الأسباب

تعتبر الأزمة المالية التي عصفت بالاقتصاد العالمي سنة 2008 من اشد الأزمات خطورة، ولم يكن معالجتها أو تجاوزها بالأمر اليسير

¹ محمد جميل عزم، المرجع السابق، ص46.

على الاقتصاديات المتضررة، وعلى رأسها الاقتصاد الأمريكي الذي يحتل الصدارة الدولية، لاسيما وان الدولار هي العملة المهيمنة على جل المعاملات المالية الدولية.

1. خلفية الأزمة المالية العالمية:

المعروف عن سوق الرهن العقاري الأمريكي أنها كانت تتميز بدرجة عالية من الانضباط في منح القروض، وهو الأمر الذي تغير فيما بعد تزامنا مع زيادة السيولة العالمية، ووجدت المؤسسات المالية أن استثمار هذه الأموال خاصة في العقار، سيحقق أرباحا خيالية، وكانت ترى أن من الأفضل توسيع دائرة الائتمان لتشمل كافة فئات المجتمع بغض النظر عن ملاءتهم المالية. ومما شجع الإقبال على الاقتراض هو أسعار الفائدة المتدنية والشروط الميسرة، ومن هنا أصبحت هذه القروض تسمى بقروض الكاذبين أو قروض النينجا¹.

ونتيجة لذلك فقد اتسعت سوق السندات العقارية حتى بلغت في نهاية 2007 أكثر من تريليون دولار، وتراوحت الديون العقارية بين 5 و6 تريليون دولار أي أكثر من ثلث الناتج القومي الأمريكي²، أغلبها من القروض العقارية عالية الخطورة credits subprimes.

وتشير الإحصائيات إلى أن حجم القروض عالية الخطورة تضخم بشكل لافت خلال الفترة 2001-2006، إذ تم منح ما يناهز 600 مليار دولار سنة 2006 مقابل 190 مليار دولار سنة 2001، كما أن في سنة 2006 كانت القروض الثانوية Subprimes تمثل 12% من مجموع

¹ رمزي محمود، الأزمة المالية والفساد العالمي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2009، ص22.

² عبد المطلب عبد الحميد، الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية (أزمة الرهن العقاري الأمريكي)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص253.

القروض العقارية الأمريكية بقيمة تقدر ب 1170 مليار دولار¹.
فان كانت عملية الإقراض هذه تكتسي خطورة واضحة، إلا أن وجود شركتي فاني ماي Fannie Mae وفريدي ماك Freddie Mac كانت تطمئن البنوك من خلال قيامها بتأمين سيولة سوق القروض العقارية وتغطية مخاطرها، إذ كانت تغطي ما يناهز 45% من تلك القروض، إلى جانب قيامهما بتدعيم 97% من السندات المرفقة بقروض الرهن العقاري². وبالإضافة إلى كل ذلك، كانت هناك قناعة سائدة لدى البنوك التي مفادها أن أسعار المنازل ستبقى في ارتفاع مستمر وفي حالة عجز المدين عن تسديد القرض يصادر بيته ويبيع بسعر ربما أعلى من القرض الأصلي، لكن الذي حدث كان عكس التوقعات.

فبعد وصول أسعار المنازل إلى مستويات جد مرتفعة انفجرت الفقاعة العقارية Bulle immobilière وارتفعت حالات العجز عن السداد تزامنا مع اشتداد مديونية الأسر. وقد ساهمت المديونية المرتفعة للأسر في تضائل الطلب على المنازل الجديدة، على الرغم من وصولها إلى أثمان جد منخفضة منتصف سنة 2006، لم تشهدا الولايات المتحدة منذ أكثر من قرن. وبعدها كانت التوقعات تشير إلى أن بيع المنازل المحجوزة سيستغرق 4 أشهر فقط نهاية 2005، ارتفعت المدة لتصل إلى 13 شهرا نهاية 2008³. وهي السنة التي شهدت الأزمة المالية العالمية.

2. أسباب الأزمة المالية العالمية.

إن من خلال عرضنا للخلفية التاريخية للأزمة اتّضح لنا جليا أن السبب الجوهري في حدوثها هو التماادي في منح القروض دون الخضوع

¹ Laure Klein, **La crise des subprimes**, Ed. REVUE BANQUE, Paris, 2008, P29

² عبد المطلب عبد الحميد، المرجع السابق، ص 254.

³ Jean-Charles Bricongne, **la crise des subprimes: de la crise financière à la crise économique**, Revue note de conjuncture, INSEE, paris, mars 2009, p27.

للمعايير والتدابير اللازمة، غير أن هذا لا ينفي تضافر أسباب أخرى لا تقل أهمية عن سبب الإقراض. وسنحاول أن نُجمل أهم الأسباب المؤدية إلى انفجار الأزمة في النقاط الآتية:

2-1. الإفراط في منح القروض: وعلى رأسها القروض عالية المخاطرة التي كانت تقدم للأفراد الذين يفتقرون للملاءة المالية أو أدنى قدرة على السداد، إذ تم استدراج هذه الفئة باستخدام أسعار الفائدة المنخفضة والتي تتغير مع مرور الوقت، لتتحول إلى معدلات مرتفعة عند نهاية مدة السماح. مما جعل حجم هذه القروض يتطور بشكل كبير، لينتقل من حوالي 35 مليار دولار سنة 1994 إلى حوالي 600 مليار دولار سنة 2006. والجدول الموالي يوضح تطورها خلال 2001-2006.

الجدول 1: تطور قروض Subprimes وتوريقها (2001-2006)

السنوات	القرض الأصلي (مليار \$)	(مليار \$) MBS سندات	(%) التوريق
2001	190	87.1	46
2002	231	122.7	53
2003	335	195	58
2004	540	362.63	67
2005	625	465	74
2006	600	448.6	75

Source : Laure Klein, La crise des subprimes, Ed. REVUE BANQUE, Paris, 2008, P29

2-2. اختلال التوازن بين الأنشطة الإنتاجية والأنشطة المالية: أدى الجشع المالي إلى قلب موازين الاقتصاد وذلك بحدوث تراجع في نمو الأنشطة الإنتاجية وتضاعف الأنشطة الخدمائية، وكذا الاستثمار في القطاعات الطفيلية ذات المردود الربحي المالي والوهمي، على غرار المضاربة بالأوراق المالية مثلما حدث في سوق العقار الأمريكي، في حين تم تحويل الأنشطة الإنتاجية من الدول الصناعية إلى الدول النامية للاستفادة من رخص الأيدي العاملة وتوفر المادة الأولية.¹

¹ عبد المطلب عبد الحميد، المرجع السابق، ص 296.

2-3. التماذي في استخدام المشتقات المالية: وبرز هذه المشتقات المالية هي عقود تبادل القروض غير القابلة للسداد CDS والتي يقصد بها تلك "العقود التي تسمح لمشتري الحماية بتحويل خطر عدم تسديد القرض إلى وكالات مالية أخرى تدعى بائعي الحماية"¹. ويطلق على بائع الحماية بصناديق التحوط. والذي حدث قبيل الأزمة هو أن هذه الصناديق باعت عقود CDS، ليس فقط لمشتري الحماية، بل كذلك لعدد آخر كبير من البنوك التي تريد المراهنة على تعثر المدين. وبالمقابل فإن حملة هذه المبادلات يعيدون بيعها إلى آخرين. ومع تكرار العملية، تجد صناديق التحوط أنفسها أمام العديد من حملة الأوراق الذين يجب تعويضهم، ويصبح من الصعب بالنسبة للصناديق والبنوك أن تفي بالتزاماتها. ولذلك وصفت هذه المشتقات المالية بأنها "قنابل هيدروجينية" أو "أسلحة مالية للدمار الشامل"².

2-4. التوريق: والمشكلة ازدادت سوء عندما تم توريق القروض العقارية عالية المخاطر أو ما يسمى بالرهونات العقارية دون الممتازة Subprimes التي كانت جديدة على الساحة المالية (انظر الجدول 1)، والمعلومات عنها شحيحة مما صعب من فهمها وعملية تقييمها، فضلا عن تحديد مخاطرها. وإلى جانب كل هذا قامت وكالات التصنيف الائتماني ووكالات التوريق بتشجيع وتحفيز المستثمرين على اقتناء سندات الديون دون الممتازة وذلك بعد دمجها مع الديون الممتازة تحت

¹ Ronald W. ANDERSON, Les CDS : quels avantages et couts collectives?, produits dérivés- innovation financières et stabilité, revue de la stabilité financière, N°14, banque de France, France, juillet 2010, P01.

² محمد عمر شابرا، الأزمة المالية العلمية هل يمكن للتمويل الإسلامي أن يساعد في حلها؟، ترجمة رفيق يونس المصري، كتاب الأزمة المالية العالمية أسباب وحلول من منظور إسلامي، الطبعة الأولى، مركز النشر العلمي، جدة، 2009، ص ص 31-32.

مسمى التزامات الدين المضمونة CDO. وبالاعتقاد السائدة أن القروض دون الممتازة ستجني عوائد كبيرة لأنها ستشمل شريحة أوسع من المستثمرين، فقد تم تحويل ما يربو عن 90% من القروض دون الممتازة إلى أوراق مالية لها أعلى تصنيف ائتماني وهو AAA¹.

ثالثاً. غياب الحوكمة المصرفية والشفافية ووقعه على الأزمة المالية.

يعتبر تدني أسس الحوكمة وضعف الرقابة المصرفية في المؤسسات المالية من بين الأسباب المباشرة لازمة المالية، إلا أننا حاولنا في بحثنا هذا أن نفرّد به للوقوف على هذا الجانب بشيء من التفصيل بهدف إبراز أن الالتزام بضوابط الحوكمة يعد من السبل المثلى لتخطي الأزمة المالية وتجنبها مستقبلاً.

1. تحجيم مسألة الشفافية والحوكمة وحدوث الأزمة المالية العالمية.

إن من الأمور التي ساعدت على وقوع الأزمة المالية وتفاقمها هو عدم اكتراث الولايات المتحدة الأمريكية بتطبيق معايير الإفصاح والشفافية، والاهتمام أكثر بمحاربة الفساد المحاسبي في المؤسسات المالية والاقتصادية. فقد تعرضت شركات اقتصادية إلى انهيارات مالية وتكبّدت خسائر كبيرة بسبب التلاعب بالحسابات وتغلغل عمليات الفساد داخل مفاصلها، وهو الأمر الذي حدث سنة 2001 في شركة الكهرباء والغاز الأمريكية انرون Enron، بالإضافة إلى إفلاس شركة تدقيق الحسابات ارثر اندرسن Arthur Anderson لثبوت تورطها في انهيار شركة انرون، وقد تزامن هذا مع انفجار فقاعة الانترنت، مما أثر سلباً على أسواق الولايات المتحدة الأمريكية.

¹ راندال دود، بول ميلز، عدوى الرهونات دون الممتازة الأمريكية، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 45، العدد 2، جوان 2008، ص 15

ويلقي البعض اللوم أكثر على المؤسسات الضخمة العابرة للقرارات والتي كانت تدير مبالغة مالية خالية في الوقت الذي لم تكن فيه الضوابط المركزية والقيود الفدرالية ذات فاعلية في الرقابة والتأكد من تطبيق قواعد الحوكمة والشفافية والمحاسبة¹. ناهيك عن تعدد الجهات الرقابية بين محلية وإقليمية وعالمية، دون وجود كفاءة بشرية لمتابعة الكيانات المالية².

وتزداد حدة التلاعب بالبيانات وعدم التقيد بمبادئ الإفصاح والشفافية في الأسواق غير النظامية OTC، وكانت هذه الأسواق البيئة الخصبة لتداول الأوراق المالية والمنتجات المشتقة من طرف المؤسسات المالية والبنوك الكبرى بداية القرن الحالي خصوصا، مما جعلها تتكبد خسائر كبيرة لعدم معرفتها بتفاصيل العملات والصفقات المنجزة. فعلى سبيل المثال عندما أعلن بنك ليمان براذر Lehman Brothers إفلاسه لم يكن يملك معلومات محددة عن حجم التبادل ولا المبالغ الصافية اللازمة لتسوية سندات قروض CDS الخاصة به ولا حتى عقود تسوية ديونه. كما أن السوق لم يكن يملك البنية التحتية المناسبة لإدارة إفلاس البنك³. وتجدر الإشارة كذلك إلى أن توزيع المخاطر على أكثر من جهة أدى إلى عدم الاهتمام بالتقييم الفعلي والسليم للمخاطر، إضافة إلى تخفيف البنوك المركزية من رقابتها على نشاطات البنوك التجارية،

¹ عبد العزيز قاسم محارب، الأزمة المالية العالمية الأسباب والعلاج، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2011، ص81.

² عدنان السيد حسين، الأزمة العالمية، الطبعة الأولى، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2010، ص20.

³ Daniela RUSSO, **Produits dérivés OTC: défis pour la stabilité financière et réponses des autorités, produits dérivés- innovation financières et stabilité**, revue de la stabilité financière, N°14, banque de France, France, juillet 2010, P119-120.

وبالتالي أصبح الشغل الشاغل لمسيرتي هذه البنوك هو تحقيق أعلى الإرباح طمعا في الحصول على الحوافز والمكافآت.

2. تجديد الدعوة إلى تبني الحوكمة ومكافحة الفساد لتخطي الأزمة المالية العالمية (تجارب دولية)

لاشك أن الحوكمة تلعب دورا مهما على الساحة الدولية، ولم تغب يوما من خطابات المؤسسات الدولية على غرار صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وذلك في ظل ما يشهده العالم من تحول جذري إلى النظام الرأسمالي الذي يلعب فيه القطاع الخاص دورا بارزا، مما يستدعي المزيد من الرقابة عليه وتقييمه. وفي هذا الصدد يرى بعض الاقتصاديين أن ازدياد الحاجة إلى الحوكمة ليس بسبب الأزمة الأخيرة فحسب بل إلى وجود عوامل أخرى أهمها¹:

1. في أعقاب الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي شهدتها عدد من دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا في عقد التسعينات من القرن العشرين، وكذلك ما شهدته الاقتصاد الأمريكي من انهيارات مالية ومحاسبية خلال عام 2002.

وفي أعقاب تلك الأزمات، أدركت الدول المتقدمة ضرورة التأسيس لأجهزة الرقابة الهادفة إلى تعزيز الحوكمة الرشيدة في التعاملات المالية، حيث تم إنشاء مجلس الإقرارات المالية Financial Reporting Council (FRC) في المملكة المتحدة، وكذا منظمة الخدمات المالية Financial Services Authority (FSA)، والتي اهتمت بتحديد قواعد الإفصاح، في حين أن أزمة الكساد الكبير بداية الثلاثينات، دفعت بالولايات المتحدة إلى إصدار قانون السندات في سنة

¹ جواد كاظم البكري، فخ اقتصاد الأمريكي، الأزمة المالية 2008، الطبعة الأولى، مركز حمودي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بغداد، 2011، ص204.

1933 لتنظيم عمليات بيع السندات، وضمان شفافية المعلومة حولها للمستثمرين، بالإضافة إلى تأسيس هيئة سوق المال سنة 1934، والتي تعدّ هيئة فدرالية متخصصة في الرقابة على السوق المالي وإخضاعه للضوابط اللازمة¹. لكن المفارقة أن تلك الهيئات لم تكن حائلا دون وقوع المزيد من الأزمات المالية الخطيرة.

2. نتيجة لاتجاه كثير من دول العالم إلى التحول إلى النظم الاقتصادية الرأسمالية التي يُعتمد فيها بدرجة كبيرة على الشركات الخاصة لتحقيق معدلات مرتفعة ومتواصلة من النمو الاقتصادي.

3. اتساع حجم المشروعات أدى إلى انفصال الملكية عن الإدارة، الأمر الذي أدى إلى ضعف آليات الرقابة على تصرفات المديرين، وإلى وقوع كثير من الشركات في أزمات مالية.

وعلى مستوى النظام المالي والمصرفي فإن تجاوز القواعد المصرفية كان وراء تعثر العديد من البنوك العالمية وعلى رأسها بنك ليمان براذرز، ومن هنا فالأزمة ليست أزمة نظام، فالنظام موجود، بل الأزمة هي عدم الالتزام بالنظام القائم، وبالتالي فالحل يكمن في إعادة الانضباط إلى عالم المال كما جاء على لسان حكام المصارف المركزية في الدول الصناعية الكبرى². وهنا فإننا نرى إن من الأنسب الوقوف على بعض التجارب الدولية الرامية إلى تفعيل الحوكمة في القطاع المصرفي كعلاج للأزمة وكوقاية منها مستقبلا.

¹ مصطفى يوسف كافي، الأزمة المالية الاقتصادية العالمية وحوكمة الشركات، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص 258.

² جواد كاظم البكري، المرجع نفسه، ص 205.

2-1. التجربة الصينية في تفعيل حوكمة القطاع المصرفي:

نظرا للمكانة الهامة التي يحتلها الصين في الاقتصاد العالمي، فقد كان تأثيره بالأزمة المالية العالمية كبيرا، إذ أن في السنوات الستة التي أعقبت الأزمة العالمية، انخفض الفائض الخارجي انخفاضا حاداً ما بين 2% و 3% من إجمالي الناتج المحلي، كما أن معدل النمو تباطأ إلى اقل من 8%، بعدما كان أكثر من 11% نهاية 2007¹. وقد قامت الحكومة الصينية باتخاذ العديد من الإصلاحات للخروج من الأزمة، والتي من أهمها تحرير النظام المالي المكبوح في الصين، ومعالجة الديون المتعثرة، وذلك بالعمل على رفع أسعار الفائدة التي ظلت منخفضة لسنوات عديدة². كما أن السلطات الصينية أدركت ضرورة تكثيف جهود الرقابة على المصارف من خلال لجنة الرقابة على المصارف والتي أسست سنة 2003، بحيث ألزمت اللجنة بتطبيق ما يلي³:

1. تطبيق أسس موحدة للإشراف على المصارف؛
2. التحقيق باستمرار من قيام المصارف بإدارة المخاطر الائتمانية، وتقييم مدى التزام المصارف بالقواعد الرقابية؛
3. على الجهة الرقابية أن تتحقق من تطبيق المصارف لنظام الرقابة الداخلية، على أن يتم إعادة هيكلة للمصارف التي لا تستطيع تطبيق هذه النظم؛

¹ ديفد دولار، التحول الصيني، مجلة التمويل والتنمية، العدد 51، الرقم 2، صندوق النقد الدولي، يونيو 2014، ص11.

² ديفد دولار، المرجع نفسه، ص12.

³ عبد المطلب عبد الحميد، المرجع السابق، ص207.

4. على الجهة الرقابية تدعيم مبدأ الشفافية، سواء بالنسبة للمؤسسات الخاضعة للرقابة أو الجهة الرقابية ذاتها.

2-2. التجربة الماليزية في تفعيل حوكمة القطاع المصرفي:

إن ما يميّز النظام المصرفي الماليزي هو توجهه الإسلامي، إذ يُعتبر من التجارب الرائدة في هذا المجال. فالأزمة المالية العالمية لم تأثر كثيرا على الاقتصاد الماليزي بفضل التزام أغلب مصارفه بالأسس والقواعد الإسلامية، وكذا استيعابه للدرس الذي لقيه من جراء الأزمة الآسيوية سنة 1997، حيث كانت ماليزية من بين الدول التي عانت كثيرا من تلك الأزمة. غير أن الأزمة المالية الأخيرة كانت بمثابة المنصة لإعادة تطوير الحوكمة في النظام المصرفي الماليزي، إذ تمحورت أهم الجهود المبذولة فيما يلي:

1. في عام 2011، أصدرت هيئة الأوراق المالية الماليزية خطة جديدة لحوكمة الشركات 2011 (مخطط توجيهي) الذي يحدد المبادرات الرامية إلى ضبط السوق وتعزيز حوكمته¹؛

2. منحت هيئة الأوراق المالية الماليزية ثلاثة تراخيص جديدة لإدارة صناديق إسلامية جديدة كخطوة لتوسيع دائرة الحوكمة المستمدة من الشريعة الإسلامية، ويتعلق الأمر بكل من "بردين إسلاميك أسيت مانجمنت"، و"بي إن بي برايبيا إسلاميك أسيت مانجمنت"، و"توميورا إسلاميك أسيت مانجمنت"، وعليه ارتفع عدد الشركات المسؤولة على إدارة هذه الصناديق إلى 8 شركات².

3. تخصيص مبلغ Endowment بقيمة 200 مليون رينغيت ماليزي

¹ Securities Commission Malaysia, **Malaysian Code on Corporate Governance 2012**, P8.

² <http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2009/11/38.pdf>, consulted the 29/01/2014, P15

لترويج برنامج لتطوير الحوكمة والامتثال إلى الشريعة الإسلامية في القطاع المالي والمصرفي العالمي، كخطوة نحو تجسير الفجوة وتوثيق العلاقات بين اقتصاديات بلدان الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا في هذا المجال، كما تقرر صرف هذا المبلغ على المنح الدراسية في تخصصات الشريعة الإسلامية وفقه المعاملات، فضلا عن تنظيم دورات وإجراء البحوث في مجال تطوير منتجات التمويل الإسلامي¹.

2-3. تجربة الإمارات العربية في تفعيل حوكمة القطاع المصرفي:

تعدّ الإمارات العربية المتحدة من الأعضاء البارزة في مجلس التعاون الخليجي، ونظرا للارتباط الكبير لدول المجلس مع الأسواق العالمية، فقد خلفت الأزمة العالمية أضرارا جسيمة على اقتصاديات هذه الدول لاسيما القطاع المصرفي². ومن الجهود الرامية إلى مواجهة الأزمة هو تفعيل أسس الحوكمة في القطاع المالي والمصرفي، على غرار ما قام به بنك أبوظبي التجاري والذي تأسس سنة 1985. فقد شكل لجنة التدقيق والرقابة، الغرض منها الإشراف وضمان نزاهة البيانات المالية للبنك، وكذا ضمان استقلال أداء المدققين الخارجيين وقسم التدقيق الداخلي، وتطوير ومراقبة الرقابة الداخلية، وضمان الالتزام بالمتطلبات القانونية والتشريعية وكذلك قواعد السلوك الخاصة بالبنك، ومراقبة الالتزام بأخلاقيات البنك وسياسات محاربة الاحتيال³.

¹ Ibid.

² للاطلاع أكثر على تداعيات الأزمة المالية العالمية على دول مجلس التعاون الخليجي انظر: جمال الدين زروق، الأزمة المالية وقنوات تأثيراتها على اقتصاديات الدول العربية، سلسلة دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، 2011، ص 8 وما بعدها.

³ فيل ارمنترونج، جون سليفان، تشجيع حوكمة الشركات في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: تجارب وحلول، مؤسسة التمويل الدولية ومركز المشروعات الدولية الخاصة، الولايات المتحدة، 2011، ص 54-55

وكتكريم للبنك على جهوده في إطار الحوكمة، مُنحت له جائزة الامتياز في حوكمة الشركات في نوفمبر 2009، من قبل كل من اتحاد المصارف العربية ومعهد حوكمة الشركات مناصفة، في الوقت الذي وقّع فيه هذا الأخير اتفاق شراكة مع بنك أبوظبي لتشجيع إصلاحات حوكمة الشركات على المستوى الإقليمي¹.

ومهما اختلفت التجارب، فإنه يأتي على عاتق الحوكمة في المصارف إرساء القيم الديمقراطية والعدل والمساءلة والشفافية، وضمان نزاهة المعاملات، بما يعزز سيادة القانون ضد الفساد، وذلك بوضع الحدود بين الحقوق الخاصة والمصالح العامة، وإن كان الأمر يتطلب مناخا ملائما يأتي في مقدمته تحلي قيادتها الداخلية بالمسؤولية، والعمل في إطار تنافسي طبقا لرقابة عامة سليمة.

كما أن تطبيق قواعد الإفصاح والشفافية يضمن انتظام المعاملات في سوق رأس المال وتسعيها حقيقيا للأوراق المالية المتداولة، بحيث يكون السعر المحدد انعكاسا حقيقيا، ومردودا طبيعيا لمستوى الأداء الاقتصادي والمالي للمؤسسة، والذي تبرزه القوائم المالية لها. كما أن كفاءة البورصة وحسن أدائها لدورها يحدده الارتباط الحقيقي بين الأداء الاقتصادي ومستوى الأسعار، وكلما كان الارتباط قويا دل ذلك على كفاءة الأسواق المالية².

¹ فيل ارمنترونج، جون سليفان، المرجع نفسه، ص55.

² محمد إبراهيم موسى، حوكمة الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية، مجلة الحقوق للبحوث القانونية واقتصادية، كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية، العدد الثاني، 2010، ص1030

خاتمة:

خلاصة القول فإن الأزمة المالية العالمية أسفرت عن مكانين الضعف التي يعاني منها النظام الرأسمالي، ذلك انه نظام يتميز بعدم الاستقرار على حد قول الاقتصادي منسكي، ويزداد الأمر سوءا عندما تغيب عن الممارسات المالية والمصرفية مفهوم الحوكمة وكل ما يتصل بها من معايير الشفافية والإفصاح والتدقيق الداخلي. وللتعافي من الأزمة وتجنبها مستقبلا يقتضي رؤية واضحة تركز على إعادة التأسيس للحوكمة المصرفية داخل الكيان المصرفي، وحتى المالي على حد سواء، الأمر الذي يعمل على تجديد ثقة المتعاملين في النظام المصرفي. وكل ذلك يدفعنا في النهاية إلى صياغة التوصيات الآتية:

1. إخضاع النظام المصرفي لضوابط الحوكمة ومراقبة تنفيذ ذلك؛
2. تقييد الائتمان المصرفي وجعله يتدفق في المشاريع الاستثمارية المنتجة بدلا من المضاربات الخطيرة والممارسات الوهمية؛
3. التأكيد من الدراسات الهادفة إلى إبراز المزيد من مزايا الحوكمة؛ المصرفية، ثم العمل على نشرها في الوسط المصرفي بين الأعضاء ذات العلاقة؛
4. التأكيد على أهمية القطاع المصرفي في الحفاظ على تماسك الاقتصاد.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

1. إبراهيم خليل حيدر السعدي، الأزمة المالية العالمية والأفاق المستقبلية، الجزء الثاني، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
2. مصطفى يوسف كافي، الأزمة المالية الاقتصادية العالمية وحوكمة الشركات، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2013.
3. رمزي محمود، الأزمة المالية والفساد العالمي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2009.
4. عبد المطلب عبد الحميد، الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية (أزمة الرهن العقاري الأمريكي)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009.
5. محمد عمر شابرا، الأزمة المالية العلمية هل يمكن للتمويل الإسلامي أن يساعد في حلها؟، ترجمة رفيق يونس المصري، كتاب الأزمة المالية العالمية أسباب وحلول من منظور إسلامي، الطبعة الأولى، مركز النشر العلمي، جدة، 2009.
6. عبد العزيز قاسم محارب، الأزمة المالية العالمية الأسباب والعلاج، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2011.
7. جواد كاظم البكري، فح اقتصاد الأمريكي، الأزمة المالية 2008، الطبعة الأولى، مركز حمودي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بغداد، 2011.
8. عدنان السيد حسين، الأزمة العالمية، الطبعة الأولى، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2010.

9. محمد محمود العجلوني، **الحاكمية الرشيدة والامتثال في البنوك الإسلامية**، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، العدد 3، المجلد 11، السنة 21، سبتمبر 2013، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن.
10. زياد عبد الحليم الذبيبة : **حاكمية تكنولوجيا المعلومات**، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد 19، العدد 3 و 04، السنة 19، كانون الأول (ديسمبر) 2011.
11. محمد جميل عزم، **متطلبات بازل للرقابة الفاعلة على البنوك والتوافق معها في الأردن (الجزء الأول)**، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد 19، العدد 3 و 04، السنة 19، كانون الأول (ديسمبر) 2011.
12. حبار عبد الرزاق، **الالتزام بمتطلبات بازل لإرساء الحكومة في القطاع المصرفي العربي**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، العدد 07، السداسي الثاني، 2009.
13. عبد الرؤوف محمد السنوي، وآخرون، **مدى توفر مقومات الحاكمية المؤسسية المتعلقة بتدقيق الحسابات وإدارة الشركة: دراسة ميدانية من واقع الشركات المساهمة العامة في فلسطين**، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 11، العدد 2، 2010.
14. علاء محمد موسى حمدان، **العلاقة بين الحاكمية المؤسسية وتوزيع الأرباح وتأثرها بصعوبات التمويل الخارجي**، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 10، العدد 1، 2014.
15. محمد إبراهيم موسى، **حوكمة الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية**، مجلة الحقوق للبحوث القانونية واقتصادية، كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية، العدد الثاني، 2010.

16. راندال دود، بول ميلز، عدوى الرهونات دون الممتازة الأمريكية، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 45، العدد 2، جوان 2008.
17. ديفد دولار، التحول الصيني، مجلة التمويل والتنمية، العدد 51، الرقم 2، صندوق النقد الدولي، يونيو 2014.
18. نعمة بخيت، الحكم الصالح في العراق ودوره في بناء الدولة، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 9، العدد 20، 2013.
19. بشرى عبد الوهاب محمد حسن، دليل مقترح لتفعيل لجنة التدقيق لدعم تنفيذ حوكمة الشركات والياتها، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 6، العدد 22، 2012.
20. سلطة النقد الفلسطينية، دليل القواعد والممارسات الفضلى لحوكمة المصارف، الطبعة الأولى، 2009.
21. الكسندر شكولنيوف، اندرو ولسون، حوكمة الشركات كأداة تنمية، مركز المشروعات الدولية CIPE، القاهرة، (بدون سنة نشر).
22. جمال الدين زروق، الأزمة المالية وقنوات تأثيراتها على اقتصاديات الدول العربية، سلسلة دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، 2011.
23. المعهد المصرفي المصري، نظام الحوكمة في البنوك، مفاهيم مالية، العدد 6، القاهرة.
24. فيل ارمنترونج، جون سليفان، تشجيع حوكمة الشركات في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: تجارب وحلول، مؤسسة التمويل الدولية ومركز المشروعات الدولية الخاصة، الولايات المتحدة، 2011.

25. محمد ياسين غادر، **محددات الحوكمة ومعاييرها**، ورقة مقدمة للملتقى العلمي الدولي حول عولمة الإدارة في عصر المعرفة، 15-17 ديسمبر 2012، جامعة الجنان، لبنان.

المراجع باللغة الأجنبية:

26. Bénédicte Coestier & Stéphan Marette, **Economie de la qualité**, Ed. La Découverte, Paris, 2004.
27. Laure Klein, **La crise des subprimes**, Ed. REVUE BANQUE, Paris, 2008.
28. Daniela RUSSO, **Produits dérivés OTC: défis pour la stabilité financière et réponses des autorités, produits dérivés- innovation financières et stabilité**, revue de la stabilité financière, N°14, banque de France, France, juillet 2010.
29. Ronald W. ANDERSON, **Les CDS : quels avantages et couts collectives?, produits dérivés- innovation financières et stabilité**, revue de la stabilité financière, N°14, banque de France, France, juillet.
30. Jean-Charles Bricongne, **la crise des subprimes: de la crise financière à la crise économique**, Revue note de conjoncture, INSEE, paris, mars 2009.
31. **Basel Committee on Banking Supervision, Enhancing corporate governance for banking organisations**, Bank for international settlements, February 2006.
32. **Better Governance for Development in the Middle East and North Africa : Enhancing Inclusiveness and Accountability**, Washington DC: World Bank Group.
33. Abdal Naser Nour & others, **The Impact of Compliance to the Principles of Corporate Governance in Narrowing the Expectations Gap in Jordan** (An Analytical Study of the Views of Internal Auditors in the Jordanian Brokerage Firms),), Zarqa Journal for Research and Studies in Humanities, Volume 14.
34. Securities Commission Malaysia, **Malaysian Code on corporate governance 2012**
35. <http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2009/11/38.pdf>, consulted the 29/01/2014